"الافصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و أثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية" - دراسة ميدانية-

أ .صلاح سعاد
جامعة عنابة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات في القوائم المالية لعدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و من أجل ذلك تم تصميم استبيان بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، و قد تم توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 30 فرد، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19.0 لمعالجة البيانات و اختبار الفرضيات ؛ و قد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الافصاح والشفافية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات في المؤسسات محل الدراسة و قد أوصت بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، جودة المعلومات في القوائم المالية.

Abstract :

This study aims to identify the application impact of disclosure and transparency principle as one of the most important of corporate governance principles on the information quality in financial statements in economic institutions for this reason questionnaire was designed depending on OECD principles with regard to disclosure and transparency,and it distributed on random sample which consists 30percon.

The study use SPSS 19.0 to deal the data and test hypotheses The study reached that there is no relationship between disclosure and transparency and the availability of qualitative characteristics of information in the institutions under study,it has recommended that it should be work to increase the level of disclosure and transparency Keywords :

Corporate governance,disclosure and transparency,information quality in financial statements

مقدمة:

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية و المالية التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين في كل من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية للعديد من أقطاب الاقتصاد بداية بأزمة شركة انرون للطاقة و شركة وورلد كوم للاتصالات الامريكية وصولا لأزمة الرهون العقارية 2008 و قد كان أحد أهم أسبابها هو عدم الافصاح الكامل عن المعلومات المالية و غير المالية في القوائم المالية و يعد الافصاح و الشفافية من أهم مبادئ الحوكمة إذ أن مفهوم هذه الأخيرة قد تطور بالموازاة مع مفهوم الإفصاح و الشفافية.

إن عدم التطبيق للمبادئ المحاسبية و نقص الإفصاح و الشفافية و عدم إظهار المعلومات و البيانات الحقيقية حول الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية يؤدي الى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية أي فقدان المعلومات المحاسبية أهم ما يميزها الا و هو جودتها.

من هنا يمكننا صياغة اشكالية البحث في السؤال التالي: ما هو أثر تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية على جودة المعلومات في القوائم المالية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة؛

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية المصداقية في المؤسسات محل الدراسة؛

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية القابلية للمقارنة و الثبات في المؤسسات محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة خاصة بعد الأزمات المالية و المصرفية التي كان سببها الرئيسي ضعف الافصاح في القوائم المالية، كذلك من الأهمية التي اكتسبها ضرورة توفير معلومات تتميز بالمصداقية و تعطي صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسات من أجل اتخاذ مختلف القرارات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات؛
- تسليط الضوء على الافصاح و الشفافية باعتباره من أهم مبادئ الحوكمة؛
- تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- التعرف على أثر الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

منهج الدراسة: تماشيا مع موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية؛ ومن أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمه تم تصميم استبيان وزع على الإطارات العاملة بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة و قد تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائيةSPSS 19.0.

الدراسات السابقة:

دراسة (اسحق محمد أبو زر، 2006) _ استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني[1]

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، و توصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999 كما أن هناك اتساقا كبيرا في القوانين و التشريعات الأردنية مع قواعد و مبادئ الحاكمية الصادرة عن OECD لعام 2004

دراسة (أبو حمام، 2009)_ أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية[2]

سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على الإطار النظري لكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية، وقد توصلت

إلى عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل يكون إلزاميا لحوكمة الشركات من أجل تحسين مستوى الإفصاح والشفافية.

دراسة (الشيخ، 2012)_ دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين) [3]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القواعد والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يؤثر على سعر السهم وقد توصلت الدراسة إلى وجود أساس لمبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ولكن ليس بالشكل المطلوب مما يستدعي ضرورة رفع مستوى الحوكمة والمحافظة على مستوى كافي من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

دراسة (عقاري و بوسلمة،2013)_ أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية [4]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات والمبادئ التي ترتكز عليها وتحديد ومعرفة الأثر الناتج من تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية وقد توصلت الدراسة إلى أن لآليات الحوكمة دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية.

هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على إشكالية الدارسة قمنا بتقسيم بحثنا الى جانبين؛ جانب نظري تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للإفصاح و الشفافية في ظل حوكمة الشركات بالإضافة إلى مفهوم جودة المعلومات و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و جانب تطبيقي تم فيه الوقوف على واقع تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية و مدى تأثيره على تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية.

الجانب النظري للدراسة

أولا/الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

1- تعريف الحوكمة:

لقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح :

✓ حيث يعرفها طارق عبد العال على أنها" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية".[5]

✓ كما يرى مصطفى يوسف كافي أن الحوكمة "هي مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف الشركة و بمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد و تحديد المسؤول و المسؤولية"[6]

✓ و تعرفها مؤسسة التمويل الدولية على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها" [7]

✓ و عرفها مجمع المدققين الداخليين الأمريكي بأنها "عمليات تتم من خلال استخدام إجراءات بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر و إدارتها و مراقبة المخاطرة، للتأكد من كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر

بالشكل الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف و خطط الشركة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة"[8]

1- خصائص الحوكمة: يشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية: [9]

- الشفافية :تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية :وتشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- المساءلة :إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة؛
- العدالة :المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة؛
- المسؤولية :يجب احترام حقوق مختلف المجموعات صاحبة المصلحة في الشركة؛
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

2- أهداف الحوكمة: [10]

تسعى قواعد و ضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مراعاة مصالح و حقوق المساهمين و حمايتها؛
- حماية حقوق حملة الوثائق و المستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛
- حماية حقوق و مصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛
- تحقيق و تأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح و المتعاملين مع الشركات؛
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- تنمية المدخرات و تشجيع تدفقاتها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح و بعيدا عن الاحتكارات؛
- الالتزام بأحكام القوانين و التشريعات النافذة؛
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين و مستقلين عن الإدارة التنفيذية.

ثانيا/الإفصاح و الشفافية في ظل حوكمة الشركات:

1- الافصاح المحاسبي:

- ✓ يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة و منفعة للبيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، و التي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية و كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة و على المستوى الوطني للاقتصاد. [11]
- ✓ و عرف الإفصاح على أنه:"إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر على

موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية و هذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". [12]

2- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فيما يتعلق بالإفصاح و الشفافية: [13]

قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بوضع مجموعة من الارشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح و الشفافية:

أولا:ينبغي أن يتضمن الإفصاح و لايقتصر على المعلومات التالية: النتائج المالية و نتائج عمليات الشركة ،أهداف الشركة،الملكيات الكبرى للأسهم و حقوق التصويت،سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و التنفيذيين الرئيسيين و المعلومات عن أعضاء مجلس الادارة بما في ذلك مؤهلاتهم و أسس عملية الاختيار لهم و للمديرين الآخرين في الشركة،العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم،عوامل المخاطرة المتوقعة،الموضوعات الخاصة بالعاملين و أصحاب المصالح الآخرين،هياكل و سياسات الحوكمة و بصفة خاصة ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة و العمليات التي يتم تنفيذها بموجبها؛

ثانيا:ينبغي إعداد المعلومات و الإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة و الإفصاح المالي و غير المالي؛

ثالثا:ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء، مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية و موضوعية لمجلس الإدارة و المساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي و أداء الشركة في كافة النواحي المادية و الهامة؛

رابعا:ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمام المساهمين و عليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية و الأصول المهنية في عملية المراجعة؛

خامسا:ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية و في التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛

سادسا: ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول و يشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين و السماسرة ووكالات التقييم و التصنيف و غيرها و المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة.

ثالثا/ ماهية جودة المعلومات في القوائم المالية:

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية؛ ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة. [14]

2- خصائص المعلومات المحاسبية:

✓ الخصائص الرئيسية:

هي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة و إلا فقدت هذه المعلومات أهميتها و أصبحت غير مفيدة للمستخدمين، و تتعلق الخصائص الرئيسية بخاصيتين هما:

أ. الملائمة: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة و الأغراض التي تعد من أجلها، و لكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من

يستخدمون تلك المعلومات، أي وجود ارتباط منطقي بين المعلومة و بين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومة الملائمة هي تلك المعلومة القادرة على إحداث تغيير في اتخاذ القرار. [15]

و لكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة فلا بد من تحقيق خاصية الملائمة من خلال الآتي:

- التوقيت الزمني المناسب: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة،وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. [16]

- القيمة التنبؤية: أي أن للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي و الحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط مستقبلي، فبدون الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف. [17]

- القيمة الرقابية: أي أن للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم من خلال التغذية العكسية و تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية. [18]

ب. الموثوقية(المصداقية):إن الصدق في البيانات المحاسبية يعني أنها بيانات مطابقة للوقائع الاقتصادية التي تعبر عنها و أن لا تتضمن هذه البيانات أي تحريف، لهذا فإن عدم تحريف البيانات المحاسبية يعتبر أحد صفات الموضوعية و عدم التحريف في نفس الوقت يعتبر أحد صفات الصدق في البيانات المحاسبية ؛ إن الصدق في المحاسبة لا يخرج عن أن تكون بيانات المحاسبة صادقة و أمينة، و صدق بيانات المحاسبة أو أمانتها لا يبتعد عن أن تكون بيانات المحاسبة موضوعية. و منه توصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية بقدر خلوها من الخطأ و التحيز، و إذا اشتملت على الحياد و هذا بضمانها عدم تمثيل جزئي لحدث ما، و الصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات التي تبحث في عرضها، و كذلك مراجعتها و قياسها. [19]

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

- صدق التعبير: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة و أمينة و خالية من أي تلاعب معتمد.

- الحياد أو عدم التحيز: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات و تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.

قابلية التحقق: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق و الأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية. [20]

✓ الخصائص الثانوية:

و هي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات و لعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها، و تتلخص هذه الخصائص في: القابلية للمقارنة، الثبات، و هما خاصيتان متداخلتان كما سنوضح فيما يلي: [21]

أ. قابلية المعلومات للمقارنة: إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمرا هاما و أساسيا للمستخدم، و ذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، و يسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة أملا في رصد التغيرات و تفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات و المنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها و التعرف على مواضع الضعف و القوة فيها، و هو ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات. و تتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلا إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات.

ولكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب توفر شرطين التاليين: [22]

- سهولة العرض و استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات؛
- الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

ب. الثبات: وتعرف أيضا بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة أو بين المنشآت المتعددة و يقصد بالتماثل و الثبات تطبيق نفس الطرق و الأساليب المحاسبية في المنشاة الواحدة لسنوات متعددة أو تطبيق هذه الطرق و الأساليب في المنشآت المتعددة.

الجانب التطبيقي للدراسة

مجتمع و عينة الدراسة:

من أجل القيام بالدراسة الميدانية قمنا باختيار 7مؤسسات اقتصادية منها 3 خاصة(مطاحن الهلال، مؤسسة القلم و مطاحن عمر بن عمر) و4 عمومية (المؤسسة الوطنية للدهن، المؤسسة الوطنية للنسيج، المؤسسة الوطنية للرخام، المجمع الشرقي للدواجن)، يتكون مجتمع الدراسة من 30 فردا من الإطارات العاملة بهذه المؤسسات، حيث تم توزيع الاستبيانات عليهم وقد تم استرجاعها جميعا دون استبعاد أي واحدة منها.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان وفق سلم ليكارت الخماسي وقد تم تقسيم الاستبيان إلى:

المحور الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

المحور الثاني: لمعرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية و يتكون من 10 فقرات.

المحورالثالث:لمعرفة تأثير الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات في القوائم المالية و يتكون من 12 فقرة موزعة 4 فقرات لكل خاصية من خواص المعلومات المحاسبية.

نموذج الدراسة: المصدر: من إعداد الباحثة

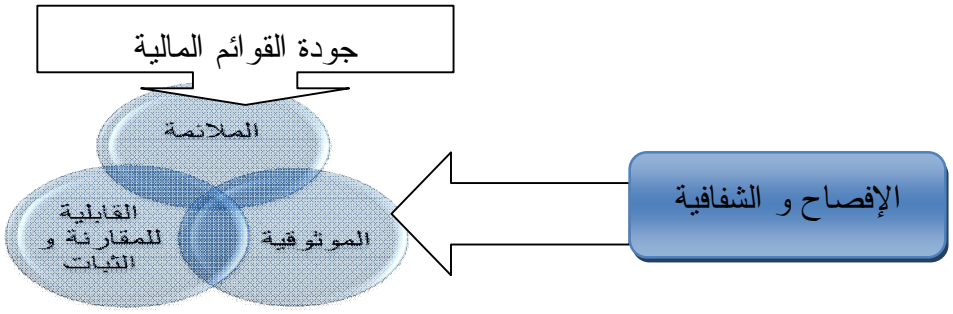

قياس ثبات الاستبيان:

قد تم اختبار الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمة62.8%و صدق المحك بلغ 79.25%و منه فالاستبيان يتمتع بدرجة ثبات مناسبة تفي بأغراض الدراسة.

المعالجات الاحصائية: تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- التكرارات ، النسب المئوية،المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري؛
- معامل الارتباط لقياس ارتباط المغير المستقل و المتغير التابع؛
- معامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا للبيانات الشخصية

1- المؤهل العلمي:

83.33%من عينة الدراسة من حاملي شهادة الليسانس، مما يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بطريقة صحيحة على أسئلة الاستبيان.

2- التخصص:

أغلبية عينة الدراسة تخصصهم العلمي مالية و محاسبة بنسبة 73.33 %و هي الفئة الأنسب للإجابة على فقرات الاستبيان كما أن16.66% منهم تخصصهم اقتصاد، 10% تخصصهم إدارة أعمال.

3- المستوى الوظيفي:

33.33%من عينة الدراسة رؤساء أقسام المالية، في حين 23.33% محاسبين،20% رؤساء فروع،23.33% وظائف أخرى هذا ما يدعم الثقة في المعلومات المقدمة من قبل المستجوبين.

4- عدد سنوات الخبرة:

ما نسبته43.33% من عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات و 23.33% تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات و 33.33% تقل خبرتهم عن 5 سنوات و هذه يعكس مدى قدرتهم على فهم الموضوع و الإجابة بطريقة تعطي نتائج أقرب إلى الواقع.

المحور الثاني: الافصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات

الجدول رقم 1:المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تلتزم المؤسسة بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد و طبقا للنظام المحاسبي المالي	4.23	0.67
02	نقوم المؤسسة بتوكيل مراجع خارجي مستقل و كفء و مؤهل يقدم تأكيدات ان القوائم المالية تعبر بصدق عن مركزه المالي	4.1	0.6
03	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية و بطريقة عادلة بالنسبة لكافة الأطراف ذات العلاقة.	4.16	0.74
04	تفصح المؤسسة عن سياستها المنتهجة في مكافأة اعضاء مجلس الادارة	2.93	0.36
05	تقدم المؤسسة معلومات عن سياستها في توظيف عامليها و عن برامج التنمية و التدريب	3.8	0.71

06	يتم الإفصاح عن العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم	2.9	0.48
07	تفصح المؤسسة عن أهدافها المستقبلية و خططها المالية	2.66	1.24
08	يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة	3.1	0.66
09	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن سياستها في عملية إدارة المخاطر	2.8	0.4
10	يتم الافصاح عن النتائج المالية و التشغيلية	4.23	0.43
	جميع الفقرات	3.49	0.32

spssالمصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

من خلال الجدول السابق يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية محل الدارسة تطبق بدرجة متوسطة مبدأ الإفصاح والشفافية الذي جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي المقدر ب 3.49 حيث أن القانون يلزمها بإعداد القوائم المالية في الوقت المحدد ونشرها في المركز الوطني للسجلات التجارية، أما فيما يتعلق بالإفصاح عن سياسيتها المنتهجة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة فإن هته المؤسسات لا تملك مجالس إدارة على مستواها مما يطرح تساؤل حول مدى مصداقية اتجاه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو تطبيق الحوكمة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر لم ترق إلى المستوى المطلوب .

المحور الثالث:جودة القوائم المالية

الجدول رقم 2:المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
خاصية الملائمة			
01	يتم توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها (مثلا البنوك..) في الوقت المناسب	3.43	0.5
02	تمكنكم المعلومات المحاسبية من التنبؤ بالأحداث و توقع النتائج المستقبلية	3.73	0.94
03	تعد القدرة على التنبؤ خاصية نظرية يصعب تطبيقها عمليا	3.16	0.79
04	من الممكن أن ينم تغيير قرار ما بناءا على المعلومات الموجودة في القوائم المالية للسنوات السابقة.	3.26	0.78
خاصية الموثوقية			
05	إن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تعبر بصدق عن الأحداث الخاصة	3.9	0.84
06	تختلف نتائج باختلاف المحاسبين حتى إذا تم استخدام نفس طرق و أساليب القياس المحاسبي	1.86	0.73
07	من الممكن أن تتضمن القوائم المالية بعض الأخطاء الحسابية	3.2	1.03
08	من الممكن أن تتضمن القوائم المالية أخطاء محاسبية	2.72	1.07
خاصية الثبات والقابلية للمقارنة			
09	يتم توفير المعلومات لكافة المستخدمين بنفس الدرجة و دون تحيز لمستخدم على حساب آخر	1.93	0.63
10	يتم تطبيق نفس الطرق و الأساليب المحاسبية لسنوات متعددة	3.46	0.81
11	إن ثبات أساليب القياس المحاسبي من شأنه تسهيل عملية تقييم الأداء و اجراء مقارنات من سنة إلى أخرى	4.23	0.72

12	يتم إجراء مقارنات مع المؤسسات الأخرى في حالة إتباع جميع هذه المؤسسات نفس الطرق و الأساليب المحاسبية فقط	2.73	0.82
	جميع الفقرات	3.14	0.31

spss المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

بالاعتماد على الجدول السابق نلاحظ أن الخصائص النوعية للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة متوفرة بدرجة متوسطة وهو ما يشير إليه المتوسط الحابي المقدر ب3.14 حيث أن القوائم المالية لهته المؤسسات من الممكن أن تحتوي أخطاء حسابية وهو ما يؤثر في مصداقيتها كما أنه هناك تحيز فيما يتعلق بتوفير المعلومات لمستخدم على حساب آخر و هو ما يدل عليه المتوسط الحسابي 1.93.

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط بين الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في القوائم المالية، كما أن قيمة معامل الارتباط(0.122) تقترب من الصفر وهذا يعني عدم وجود ارتباط.

الجدول رقم 3:معامل تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

	جودة القوائم المالية
الافصاح والشفافية	,1220
مستوى المعنوية	,5220

spssالمصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات

اختبار الفرضيات:

من أجل اختبار الفرضيات تم استخدام الانحدار الخطي البسيط ، وتقتضي قاعدة القرار بأن تقبل فرضية العدم H0 و ترفض الفرضية البديلة H1 إذا كانت T المحسوبة أقل من T الجدولية و ترفض H0 إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية.

اختبار الفرضية الرئيسية:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط تبين أن قيمة Tالمحسوبة =0.649 وهي أقل من قيمة T الجدولية وحسب قاعدة القرار نقبل H0 ونرفض H1 وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

و النتائج موضحة في الجدول رقم (4):

الجدول رقم4:اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية

الجدوليةT	المحسوبةT	مستوى المعنوية
4.22	0.649	0,522

spss المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى يتضح أن T المحسوبة=1.601 وهي أقل من T الجدولية وحسب قاعدة القرار نقبلH0 ونرفض H1 وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة.

و النتائج موضحة في الجدول رقم (5):

الجدول رقم5:اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

الجدوليةT	المحسوبةT	مستوى المعنوية
2.657	1.601	0.121

spssالمصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية الموثوقية في المؤسسات محل الدراسة.

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى يتضح أنT المحسوبة =- 1.147 وهي أقل من T الجدولية وحسب قاعدة القرار نقبل H0 ونرفضH1 ، وهذا يعني أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة.

و النتائج موضحة في الجدول رقم (6):

الجدول رقم6:اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

الجدوليةT	المحسوبةT	مستوى المعنوية
4.088	-1.147	0.261

spss المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية و خاصية القابلية للمقارنة و الثبات في المؤسسات محل الدراسة.

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى يتضح أن Tالمحسوبة=1.406 وهي أقل من T الجدولية وحسب قاعدة القرار نقبلH0 ونرفضH1 وهذا يعني أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية القابلية للمقارنة والثبات في المؤسسات محل الدراسة

و النتائج موضحة في الجدول رقم (7):

الجدول رقم 7:اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

الجدوليةT	المحسوبةT	مستوى المعنوية
2.748	1.406	0.171

spss المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

النتائج:

مما سبق نستنتج ما يلي:

- ✓ المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب فيما يخص تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية حيث تعد الإفصاحات التي تقوم بها ضعيفة نسبيا لأنها لا تشمل كافة الإفصاحات الواجبة ؛
- ✓ تتميز المعلومات المفصح عنها بالملائمة و المصداقية و كذا خاصية القابلية للمقارنة والثبات بدرجة متوسطة ؛
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وجودة

المعلومات في القوائم المالية على مستوى مؤسسات الدراسة مما يعني ثبوت فرضية الدراسة؛

- ✓ يمكننا القول أننا لا نستطيع تعميم النتائج على كافة المؤسسات الجزائرية فقد اقتصرت دراستنا على عدد معين من المؤسسات الاقتصادية.

التوصيات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإننا نوصي التالي:

- ✓ العمل على نشر الوعي بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومنها مبدأ الافصاح والشفافية؛
- ✓ تأهيل وتكوين المورد البشري في مجال الحوكمة والإفصاح والشفافية باعتباره المسؤول الأول عن التطبيق السليم لهته المبادئ؛
- ✓ العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإباحتها لجميع المستخدمين بنفس الدرجة؛ضرورة بناء استراتيجية واضحة وفعالة لإدارة المخاطر.

الهوامش

[1] إسحق محمد أبو زر عفاف ، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن ،2006.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، 2009.

[3] الشيخ عبد الرزاق حسن، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012

[4] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة، العدد09،2013

[5] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، العمليات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص4

[6] مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي ، عمان، الأردن،2013، ص205

[7] Alamgir , M.(2007).Corporate Governance :A Risk Perspective ,paper presented to: Coorporate Governance and Reform :Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo, May 7-8

[8] The Institute Of Internal Auditors,The Lessons That Lie Beneath, Tone At The Top, USA, February2002, p2

[9] عمر إقبال ، توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012، ص 5

[10] عاشور مزريق وصورية معموري ، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري و إمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، بسكرة،06-07 ماي 2012، ص 6

[11] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 47

[12] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي- ، دار حنين، عمان 1996، ص371

[13] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 187- 196

[14] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة و النشر،الكويت،1990، ص194

[15] Anthony R J and Reece,: « Accounting text and cases », Richard D, Irwin, Inc, 1979, p p 428-429

[16] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة ، مرجع سابق، ص 48

[17] هوام جمعة، لعشوري أمال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع ، رهانات و آفاق)،جامعة أم البواقي، الجزائر، المنعقد في 07-08 ديسمبر2010، ص14

[18] سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الرعاية لنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 34

[19] بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي و أثره علي كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر،21 و 22 أكتوبر 2008، ص10

[20] سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص35

[21] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية- مدخل نظري و تطبيقي- ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 20-21

[22] إبراهيم احمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1996، ص 35

المصادر والمراجع:

أولا-المراجع العربية:

1. الشيخ عبد الرزاق حسن، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات
2. المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012
3. إبراهيم احمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، دمشق،1996 .
4. إسحق محمد أبو زر عفاف ، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية
5. المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن ،2006.
6. بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي و أثره علي كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر،21 و 22 أكتوبر 2008.
7. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الرعاية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
8. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب،

9. العمليات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007.
10. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة و
11. النشر،الكويت،1990.
12. عمر إقبال ، توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات)
13. في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012.
14. عاشور مزريق وصورية معموري ، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم
15. الإداري و إمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، بسكرة،06-07 ماي 2012.
16. ماجد إسماعيل أبو حمام ،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح
17. المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، 2009.
18. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية- مدخل
19. نظري و تطبيقي- ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
20. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و
المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
21. مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة
المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد09،2013.
22. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة
الشركات، مكتبة المجتمع العربي ، عمان، الأردن،2013.
23. هوام جمعة، لعشوري أمال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة
المعلومات المحاسبية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع ، رهانات و آفاق)،جامعة أم البـــواقي، الجزائر، المنعقد في 07-08 ديسمبر2010.
24. وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس و الإفصاح
المحاسبي-، دار حنين، عمان 1996.

المراجع الأجنبية:

1.Alamgir , M.(2007).Corporate Governance :A Risk Perspective ,paper presented to: Coorporate Governance and Reform :Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute ,Cairo, May 7-8

2. Anthony R J and Reece, « Accounting text and cases », Richard D, Irwin, Inc, 1979.

3. The Institute Of Internal Auditors, The Lessons That Lie Beneath,Tone At The Top,USA,February2002.